

بَابُ الْإِبَاعَةِ

نظام الإبعاد واداراتها
(تابع ما قبله)

المدير الزراعي — ومن ثم ينبغي على المدير الزراعي أن يكون زراعياً اقتصادياً على معرفة تامة بطلبات الأسواق المتنوعة والمناطق المختلفة وأحوالها وأن يكون على اتصال مستمر بمعامل المحاصيل الزراعية ليكون بمقتضى ذلك يروج حرام زراعية لكل موسم بالجرى على الأصول الزراعية الحديثة والمبادئ الاقتصادية الصحيحة للمحصول من الأرض على أكبر محصول ممكن دون انحطاط خصبتها وتعتبر الاتجاه إلى تويرها كبيراً أو زماناً طويلاً عقب كل زرع كما كان الحال في الماضي (لأن تويرها هكذا قد لا يكفى في الربيع فضلاً عن استمرار ما هو واجب الأداء عليها من إيجارها أو قوايظ منها وضرائبها الاميرية ومرتبات العمال) فيزرع فيها بحسب معدنها وحالتها من المزروعات المفيدة المستحسنة ما يراه أكثر رواجاً من غيره لكثرة طلبه وسهولة تصريفه بأمان طيبة. وقد لا يخفى أن التشكيلات الزراعية قد اتبعت بالارتقاء حركة الاختصاص الاقتصادي فكانت سبباً لتسهيل تقدمه كما كان هو سبباً لزيادة اتساعها بالتطبيق النسبي بين القوى البشرية والأرض والآلات وأدوات العمل اللازمة. أما تقسيم العمل فهو عبارة عن تقسيم كتلة الأعمال إلى أجزاء توزع على قوى متعددة بالتبادل بين فروع هذه الفروع إذا ما اجتمعت شحتها التجارة العامة. ولما كانت المنافسة التجارية هي التي تربط أسعار البيع فيجب احتساب الربح من جهة من المتحصل اعني الثمن الاصلي مضافاً إليه التكاليف وذلك الربح يكبر بتقليل النفقات بدون اضرار بنوع الصنف أو المحصول (أو العين نفسها طبعاً) لأنه كما سبق القول أن كانت الزراعة فيما مضى عملية لا تعرف إلا طرقاً تقليدية محدودة فإنها أصبحت رياضية علمية اقتصادية بفضل المنافسة التي تقضي بتحقيق أسعار بتقليل التكاليف وبمضاعفة الإنتاج وحسن استثمار الأرض بالطرق العلمية العملية الحديثة. فإذا كان الإبراد العمومي قد نما بفضل هذا الانقلاب

الحديث فإن الإيراد العائني ينقص على الدوام ولا سيما إذا نزلت الأسعار من سنة لاخرى لان الزراعة الكثيفة او الجسيمة culture intensive تكثر المصاريف وتحتاج لاموال طائلة ولذلك لا يجوز الاقتناع بكثرة المحصول فقط فوفرتة لا تدل دائماً على عظم الإيراد الصافي بعد احتساب المصاريف وانما ينبغي النظر الى أمد من ذلك . فبعد تصنيع الانتاج يجب تنجير البيع وهذه المتاجرة ضرورية جداً في بلادنا حيث يندر التجار

واجبات المدير ومعلوماته — وهنا اقتصر على ذكر ما يجب على المدير الزراعي معرفته من المعلومات الضرورية وهي تنقسم الى نوعين : — النوع الاول منها وهو الخاص بالحقائق الطبيعية الاصلية (العلوم) التي ترشده الى الموارد والعوامل التي اوجدتها له الطبيعة . والنوع الثاني وهو الخاص بالحقائق العملية او الصناعية الخاصة بتركيب وإستعمال هذه العوامل وطرق استخدامها بحسب قواعد الاقتصاد الزراعي وقوانينه — فالمدير الزراعي بصفته المستثمر لقوى الارض لمصلحة اخوانه لا يجوز له ان يجهل العادات البشرية ولا نظام الحكومة ووظيفة افرادها ولا نباتات الارض وحيواناتها . وبالجملة يلزمه معرفة احوال العالم الاقتصادي انه لا يوجد من العلوم ماله مساس بمعرفة ذلك مثل الزراعة بينما ان الاقتصاد الزراعي هو فرع من العلوم الزراعية يبحث في العوامل المختلفة لموارد المزارع وعلاقتها بعضها ببعض او بالنسبة للاشخاص وعن طريقة استخدامها وتنظيمها لضمان اعظم نجاح ممكن للمزرعة وبالجملة هو عبارة عن علم ونظام وادارة الزراعة وحسن استثمارها او علم تطبيق الاقتصاد السياسي على الزراعة او هو علم العلوم الزراعية — اذ يرجع اليه في استخلاصها وتطبيقها جميعها لضمان اكبر كسب ممكن . فيه يدرك معنى المحسوس من الملوس والحزني من البكبي والنظري من العملي وخلاصة القول انه هو الذي يرشد المزارع الى تقدير قيمة الاشياء والعوامل بحسب الظروف والاحوال والى توقع عواقبها او نتائجها.

المراقبة او التفقيش — متى تم تنظيم الابعادية على هذا النظم فمن السهل جداً ضمان حسن ادارتها وأسهل من ذلك مراقبة سير اعمالها على امد لو توفرت الشروط الآتية او ما يقرب منها بحسب اهميتها وحالة الزراعة نفسها : — (اولاً) ضرورة

ملاحظة تنفيذ الدورة الزراعية المرسومة لاصناف المزروعات المعنية بدون تعديل او تبديل فيها (ثانياً) ان تتوفر في المدير المحلي الامانة والكفاءة والاقدام على الاعمال وتقل اهمية وجود هذه الصفة الاخيرة فيه لو تماقبت التفتيش عليه في كل اسبوع او اقل بنسبة اهمية اعمال الابعادية للاطمئنان عليها والتحقق من حسن ادارتها الداخلية وفي هذه الحالة يكفي ان يكون المدير المحلي رجلاً عملياً طيباً ونشيطاً قادراً على تنفيذ التعليمات التي تعطى له من الادارة العامة (من المالك او المفتش العام).

(ثالثاً) تكليف المدير المحلي بتقديم حسابات شهرية من واقع دفاتر الزراعة التي في ادارته وارسال تقارير متقاربة عن حالة المحصولات والمزروعات والمقولات المختلفة وعن حركة الاشغال وسير الاعمال المتنوعة ونتائجها وما تم فيها من الاجراءات في لمدة الماضية ثم ملخص ما سيكون في المدة القادمة من الاعمال والاشغال والارادات والمحصولات والنفقات والطلبات والحاجيات بوجه التقريب

- (رابعاً) تكليف المدير المحلي ايضاً (اذا لزم الحال) بارسال نشرة يومية (جورنال) او نصف اسبوعية او اسبوعية من نموذج مرسوم ببيان ما يلزم معرفته من المسائل وهذه البيانات تختلف بتقارب مدة مرور المفتش او المراقب وبحسب تفصيل النظام ولكن يلزم ان تراعى فيها السهولة والبساطة مع ايضاح المعلومات اللازمة وعلى كل حال فان هذا الجورنال مهما اختلفت اشكاله في الوضع والبيان فانه يحتوي في الغالب على حركة النقدية من ايرادات ومضروفات وعملية التشغيل ونوع العمل ومقداره وحركة المخازن والمحاصيل وعملية المواشي الخ ثم ملحوظات المدير المحلي عليها جميعها وعلى حالة الزراعة والمزروعات على العموم

(خامساً) ضرورة حضور الموكل البيد (او المفتش او المراقب العام) مرات متقاربة الى تفتيش في الابعادية وتفقد احوالها ومراجعة اعمالها على حساباتها وعمريراتها ومراقبة حركتها وسير اشغالها بوجه عام

وعندي ان اشراك المدير المحلي في الكسب باعطائه حصة بسيطة في صافي الارباح علاوة على مرتبه لما ينشطه ويشجعه على العمل الصالح وبذلك يمتزج بالموكل البيد على مزرعته بضمان حسن ادارتها الداخلية

محمد زكي بك القار

اقتصادي وزراعي بمزبته بطرة شرية

زراعة القطن في بلاد الشام

كثير يحدث الناس في هذه الايام بالقطن وضرورة زراعته في بلاد الشام وعلت الضجة حوله لاسباب من قبل رجال المفوضية العليا الفرنسية الذين ما نشوا يفتشون عما اذا كان من المستطاع جعل هذه البلاد تنتج جزءاً من الاقطان الضرورية لعامل فرنسا في كل سنة بعد ارجاع كليهما الى الترك وقد الامل من الانتفاع بمحاصيل القطن الناجمة في تلك المنطقة

ولما كان هذا البحث يهم اهالي البلاد بقدر ما يهم رجال الحكومة المتنبئة فقد اتيت بهذه المجالة مبنياً على ما اختبرته منذ بضع سنين في امكان زراعة القطن وقائدة هذه الزراعة داخل سوريا

عند ما يفكر الزارع السوري بطرق الاستفادة من زرع القطن يجب ان يتبادر الى ذهنه ما اذا كان اقليم البلاد وتربتها صالحين لنمو هذا النبات نمواً طبيعياً ام لا ثم بعدها يحول ذهنه الى الشروط الاقتصادية اذ هي اهم اساس يجب ان ترتكز عليه مساعي الانسان

الأقليم — ثلاثة امور يجب على الزارع ان يفكر فيها وهي الحرارة ومقدار الأمطار السنوية ووجود ماء الري او فقدانه

الحرارة : لكي تكون زراعة القطن ناجحة يجب ان يجود هذا النبات خلال الاشهر التي يبيت فيها حرارة كافية وان لا تتحول درجات الحرارة اثناء هذه المدة نحو لآ فجائياً كأن تهبط هبوطاً زائداً ثم تعود الى الدرجة الطبيعية بسرعة

بلاد الشام تحتوي بضمنة اقالم زراعية تتفاوت الحرارة فيها تفاوتاً محسوساً . وهذه الاقليم هي اقليم النور والسواحل والسهول والجبال والصحراء (١) ففي جميع هذه الاقليم تزداد الحرارة بتدرج خلال الشهور الأولى من حياة القطن كما انها (الحرارة) لا تتحول نحو لآ فجائياً طيلة مدة حياته . لكن مجموع الحرارة السنوي ليس واحداً في كل هذه الاقليم . بل هو في بعضها لا يفي بحاجة القطن الى الحرارة

فقور الاردن الممتد من بحيرة الحولة حتى بحر لوط حرارته زائدة تكفي لنمو جميع الاقطان المعروفة . وقد دلتنا جداول رصد الجو على ان مجموع الحرارة في

(١) ذكرنا اهم خصائص كل من هذه الاقليم في كتاب « الزراعة السلية الحديثة » المطبوع بدمشق

أكثر مناطقها لا تقل عنها في القاهرة ومثاله أن متوسط الحرارة السنوي في طبريا خلال بضع سنوات لم يقل عن ٢١٦٦٠ درجة (القاهرة ٢١٦٥٠ درجة) . هذا وقد جربت زراعة بعض الاقطان المصرية في مجدل طبريا وبالطبعة كما جربت في بيان فكانت الحرارة كافية لتفتح جميع الثمار (الاورز) واجتناء محصول يفوق أكبر محصول يُعجن في مصر

وسواحل بلاد الشام أيضاً فيها من الحرارة ما يكفي لتفتح لوزات القطن تماماً . يستدل على ذلك من تفتح الجداول المحتوية على نتيجة رصد الاحداث الجوية خلال بضع سنوات وهي تلخص بالدرجات المتوسطة السنوية الآتية :

ياقا ٢٠٦٤٠ درجة

حيفا ٢٠٦٥٠ »

بيروت ٢٠٦٥٠ »

وإذا فحصنا متوسط الحرارة في كل شهر ثم دققنا في الجداول اليومية أيضاً لنرى أعلى درجة وادناها في كل يوم من أيام حياة القطن نجد أنه لم يحصل خلال كل الستين التي رُصدت الاحداث الجوية فيها تبدلات جذائية تمنع نمو هذا النبات نمواً طبيعياً . هذا ولما كانت التجارب اوثق ما يبنى عليه الحكم فالدليل الأكبر على امكان نجاحه في السواحل كونه يُزرع سنوياً ولو بساحات قليلة في طرابلس الشام وجبله واللاذقية وعرزور وكونه كان يزرع في سهل عكا وغيره

وإذا انتقلنا من السواحل الى السهول نجد ان بعضاً منها فيه من الحرارة ما يكفي لتجاح القطن نجاحاً تاماً مثل مرج ابن عامر وسهل الغاب شمالي حماة وسهل العمق حوالي بحيرة الطاكية الخ . والدليل على ذلك التجارب الحديثة في مرج ابن عامر وجداول رصد الجو في بعض قرى هذا السهل خلال بضع سنين ثم كون القطن يُزرع اليوم في قلعة سيجر الواقعة بالقرب من سهل الغاب وفي بعض قرى واقعة حوالي سهل العمق . وهذه السهول لا تطلو كثيراً عن سطح البحر فاعلاها وهو سهل الغاب يبلغ ارتفاعه ١٥٠ متراً الى ٢٠٠ متر حسب مواقعها . أما بعض السهول الشرقية مثل حوران والجولان وغيرها مما يعلو نحو ٢٠٠ متر عن سطح البحر او أكثر فنحن نشك فيها اذا كان من المستطاع زرع الاقطان المصرية فيها بنجاح اقتصادياً لكنه ليس بإمكاننا البت في هذا الامر لعدم وجود جداول لرصد الجويات في هذه

المناطق ولعدم قيام أحد بتجربة زراعة القطن فيها . وفي السنة الماضية جرب بعض زراع المرج الواقع شرقي غوطة دمشق زراعة بعض الانواع المصرية في قرية له على الشاطئ الغربي من بحيرة النبية (نحو ٦٥٠ متراً فوق سطح البحر) فنجحت أي تفتح اكثر اللوازم وتنتج في الهكتار ٥٠٠ كيلو غرام من الشمر وهو محصول لا يستهان به

والمناطق التي تدخل في اقليم الجبال جميعها غير صالحة لزراعة القطن لقلّة الحرارة فيها مثل قلمون الأدنى والأعلى وسهل الزبداني وقرى لبنان المرتفعة الخ . اما اقليم الصحراء فن البث البحت فيه اعدم امكان الاستفادة من اراضي بسبب قلة الامطار وفقد مياه الري

الامطار — ربما استغرب الزارع المصري بحثنا في الامطار ولزومها للقطن . لكنه لو علم ان جميع محاصيل القطن في سهل اطنه وطرسوس التي قدرت سنة ١٩١٣ بنحو ١٢٠٠٠٠ بالة ثم المحاصيل القليلة التي تفتح في ادلب ودانته وحارم غربي حلب ومقدارها في تلك السنة نحو ١٣٠٠٠٠ بالة (الباله المتوسطة ١٠٠ كيلو غرام تقريباً) قلت لو علم انها جميعاً من الاقطان التي تزور في البعل من الارض لزال استغرابه . فكثير من انواع القطن (لاسيا قطن ادلب وقطن « بريكي » الذي يزرع في اطنه وطرسوس) نجود بلا ري اذا تبسرت لها الشروط الآتية وهي : اولا هطل مقدار من المطر يبلغ ارتفاعه في السنة ٥٠٠ مليمتر او اكثر : ثانياً وهو اهم شرط ان هطل خلال شهر الربيع نحو خمس هذا المقدار مما يسهل انبات بزور القطن المبدورة ونموها حتى تكبر جذورها وتنفذ في التراب الى غور نجد فيه امطار الشتاء المدخرة : ثالثاً ان هطل في الصيف قليل عن المطر يرطب الارض وان يكثر الذي يهب ريح رطبة في الربيع والصيف : رابعاً ان يكون في التراب مقدار كاف من المواد الطينية لكي تضبط ماء المطر ولا تدعه يضيع على شكل بخار او تدعه يتور الى حيث لا تنال جذور النبات المزروع

اذا اجلنا النظر في مناطق بلاد الشام الزراعية نجد ان معظمها لا يحتوي على هذه الشروط باجمها . ففي غور الاردن مثلاً يبلغ ارتفاع مجموع الامطار في كثير من السنين ٥٠٠ مليمتر لكنه يندر هطل مقدار كاف في الربيع واراائل الصيف ولهذا لا يستطاع هناك زرع القطن بلا ري . أما في السهول الداخلية (القوطة ،

شرقي ، العاصي ، حوران ، البلقاء شرقي حلب) فلا مجموع الامطار السنوي ولا المقدار الذي يهطل في الربيع يكفيان لسد حاجة القطن الى الماء . وبالاختصار ليس في كل البلاد على ما خبرنا من منطقة جامعة لكل الشروط التي ذكرناها سوى منطقة ادلب وحارم وحوالي الطاكية وهي منطقة واسعة يستطاع ان يجني منها عشرة امثال ما يجني اليوم لكنها ضيقة اذا قيست مع مجموع الاراضي الواسعة التي تسمح الحرارة فيها بزروع الاقطان

مصطفى الشهابي

(له تابع) مدير املاك الدولة بدمشق

خريج مدرسة كرينيون الزراعية العليا

القطن وتجارة مصر الخارجية

كانت السنة الماضية من سنوات الرخاء في القطن المصري لان قيمة صادراته زادت زيادة كبيرة على قيمة وارداته حسب تقدير الجمارك المصرية فقد بلغت قيمة الصادرات ٥٨ ٣٨٧ ٣٢٧ جنهماً وبلغت قيمة الواردات ٤٥ ٢٧٦ ٩٤١ جنهماً ثم أصدر من الواردات مائتة ١ ٤٦٦ ٦٦٠ جنهماً فبقي من الواردات مائتة ٤٣ ٨١٠ ٢٨١ أي ان القطن المصري اشترى له من الدين يعملونه في اوربا واميركا واسيا مائتة ٤٣ ٨١٠ ٢٨١ جنهماً وباعهم مائتة ٥٨ ٣٨٧ ٣٢٧ جنهماً ففاض معه من عن مائة ١٤ ٥٧٧ ٠٤٦ او أكثر من ١٤ مليوناً ونصف مليون من الجنيهاً . واذا فرضنا ان الجمارك المصرية تقلل في اسعار الواردات كما تقلل في اسعار الصادرات وان المصطافين خارج القطن المصري ينفقون الآن في السنة قدر ما ينفق السائح الذين يردون الى القطن المصري وان ربا الدين الباقي على الحكومة المصرية لاوريا يبلغ مليونين من الجنيهاً فقط لان جانباً كبيراً من سندات دينها اشتراها المصريون وان ربا الدين الباقي على المصريين للبنوك الاوربية يبلغ ستة ملايين من الجنيهاً في السنة وطرحنا هذا وذلك من الفرق بين من الصادرات والواردات المذكور فوق فيكون للقطن قد خرج من السنة الماضية ربح يبلغ ستة ملايين ونصف مليون من الجنيهاً . وزد على ذلك ان جانباً من الواردات ليس بما يستهلك بل هو مما يزيد ثروة القطريه وهو ١٦٧ ٥٣٢ جنهماً عن خشب للبناء و١٩٩ ١٨٨ عن سمنت للبناء و٤٥ ٨٦٣ عن خديد وادوات حديد وصلب وآلات حديدية و٥٥ ٣٥٣

جنباً عن زجاج للشايك والمجموع ٣٧٩٢٩١٢ جنباً فلذا طرحت من قيمة الواردات المذكورة فوق أو اضيفت الى صافي ربح القطن في السنة الماضية بلغ هذا الصافي أكثر من عشرة ملايين من الجنيهات

وإم ما نتم له الدول الآن أن نجد أسواقاً لتأجيرها أي أناساً يشترون بضائماً لها وإذا راجعنا جداول الجملوك المصرية عن العام الماضي وجدنا أن البلدان المختلفة اشترت من صادراتنا ما ترى قيمته في الجدول التالي

بريطانيا العظمى ومستعمراتها نحو	٢٨٣٠٠٠٠٠	جنيه
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٢٤٦٠٠٠	»
فرنسا ومستعمراتها	٦٨١٦٠٠٠	»
ألمانيا	٢٤٩٠٠٠٠	»
اليابان	٢٩٥٦٠٠٠	»
سويسرا	١٨٦٢٠٠٠	»
إسبانيا	١٥٤٣٠٠٠	»
تشكولوفاكيا	٧٤٠٠٠٠	»

وبمجموع ذلك ٥٠٩٥٣٠٠٠ أو نحو ٥١ مليوناً من الجنيهات وسائر البلدان تشتري من صادراتنا ما يمتد نحو سبعة ملايين في بريطانيا وحدها تشتري منا نحو نصف صادراتنا وقد وضعت في الجدول التالي أهم الصادرات التي صدرت في العام الماضي وأعمالها بالجنيه المصري

القطن	٤٩٠١٦٣٦٩
بُرَّة القطن	٣٠٦٤٨٣١
سُكَّر	١٠٥٧٦٦٧
كسب بُرَّة القطن	٧٠٤٩٨٩
البيض	٠٤٧٨٠٦١
زيت القطن	٤٣٥٧٨٦
السكر	٣٦٦٩٤٨
البصل	٣٥٨٠٤٠
الرز	٢٢٥٣٩١

تبلغ عن القطن ووزنته ووزنه وكبائه أكثر من ٥٤ مليون جنيه ولو اهتمت الحكومة المصرية بحماية القطن ولو باحتكاره لبلغ ثمنه مضاعف ذلك أو لزيد خمين في المائة على الأقل . ولا عبء بما صدر من أرز لأنه ورد ما يثمنه ٦٩٦٨٣٢ وحسب القطن أن يستغل من أرز ما يكفيه . ولا بما صدر من الجاير لأن القطن اشترى بثمنها مما اشتراه من الواردات فيبقى الاعتماد كله على القطن

دود اللوز وخسارة القطن

في التشرائح الفنية التي تصدرها وزارة الزراعة رسالة مسببة في تقدير خسارة القطن بسبب الإصابة بديدان اللوز بقلم ابراهيم بشارة ائندي مساعد اختصاصي بقسم الحشرات شرح فيها بحثاً دقيقاً اجراه في الحيرة سنة ١٩٢١ كانت نتيجة ان الخسارة الموسمية في الحقل التي بحث فيه بلغت من ٣٠ الى ٣٥ في المائة من محصول القطن كله هذا عدا الخسارة التي تصيب صنف النيله تنقل من قيمتها التجارية نظراً لاختلاط القطن السليم بالقطن المعاب والكارنو وهذا الاخير وحده بلغ نحو ١٠ في المائة من المحصول

وقد استوقف نظرنا امران الاول تدقيق حضرة الباحث في بحثه تدقيقاً علمياً وفنياً فلما رأينا له مثيلاً في مباحث كبار علماء الزراعة من الاوربيين والاميركيين . والثاني الخسارة الكبيرة التي اصابته محل التجربة لان ثلاثين في المائة من المحصول تبلغ أكثر من مليوني قنطار اذا فعلت دود اللوز في اطيان القطن كله فعله حيث جرى هذا البحث او نحو عشرين مليون جنيه . ولكن حصر البحث في حوض واحد او زراعة واحدة لا يفيد الفائدة المطلوبة فعندنا اطيان في القليوية من معدن واحد لا تروى الا من وايور على البحر الاعظم اصيب قطعا بدود اللوز في الصيف الماضي تبلغ محصول القطن من زراعة أحد المزارعين نحو اربعة قناطير ومن زراعة مزارع آخر اقل من قنطار . ولما كانت هذه الاطيان تزرع من القطن العفني قبل مجيء دودة اللوز كان محصول القطن يتراوح بين خمسة قناطير وسبعة قنود اللوز يفعل فعلا ذريماً حيث يقع ويستدل من قلة المتوسط في السنين الاخيرة على ان مجموع ضرره لا يقل عن عشرين في المائة من محصول القطن كله